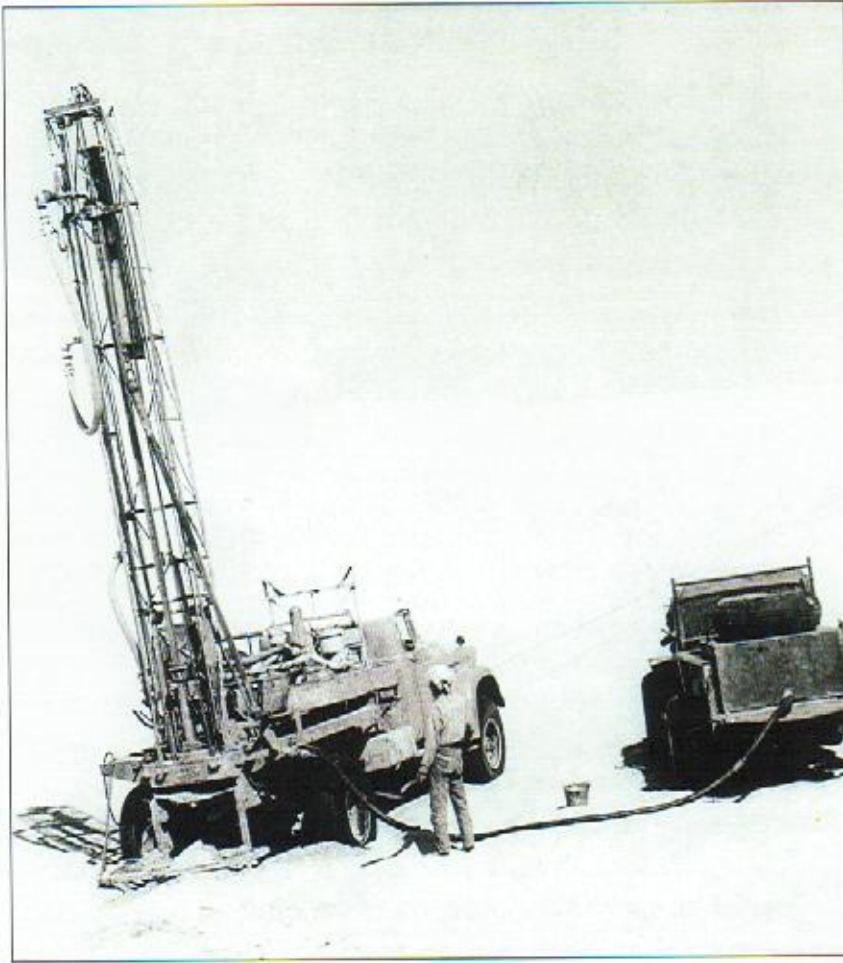


# النفط في بلدان الخليج العربية

## الحلقة الخامسة والعشرون

### النفط الخليجي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية سلطنة عمان

د. فالح حنظل



تحدثنا في الحلقتين التاسعة عشر والعشرين، عن النفط في سلطنة عمان، وبيناً تاريخ أول عقد تم هناك، ثم توقفت لأعمال بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، وبقيت الأوضاع على ذلك الحال، إلى أن انتهت الحرب العالمية الثانية، فصار لزاماً على (شركة تطوير الساحل المتصالح) وهي التي حصلت على العقد هناك أن تباشر أعمالها إسوة ببقية إمارات الخليج العربية. كانت عمان تحت حكم السلطان سعيد بن تيمور بن فيصل الذي تولى الأمر عام ١٩٢٢، إثر تنازل والده السلطان تيمور عن السلطة في ذلك العام، وكان السلطان سعيد قد درس في كلية الأمراء في منطقة راجبوتا في الهند ما بين عامي ١٩٢٢-١٩٢٧ حيث تعلم لغة الأوردو واللغة الانجليزية، وفي عام ١٩٢٨ قام بجولة زار فيها واشنطن ولندن.

وقبل أن يبدأ إنتاج النفط في عمان، كانت ميزانية الدولة السنوية أقل من مليوني جنيه انجليزي، تدفع بريطانيا منها مليون ونصف المليون جنيه، وذلك طبقاً لمعاهدة بين الطرفين تم عقدها في عام ١٨٦٦. وفي عام ١٩٢٢ وقع السلطان على عقد امتياز النفط، غير أن الشركة لم تقم بأعمالها بسبب ظروف الحرب. وعندما وضعت الحرب أوزارها، نشطت الشركة في أعمالها، وسرعان

شركة B.P. التي لها ٢٣,٧٥ بالمائة وشركة (شل) الملكية الهولندية ولها ٢٣,٧٥ بالمائة وشركة النفط الفرنسية ولها ٢٣,٧٥ بالمائة وهيئة التنمية في الشرق الأدنى وهي مكونة من مجموعة شركات لها ٢٣,٧٥ بالمائة. وبقي في اليد خمسة بالمائة وهي حصة شركة بارتكس التي يملكها غولبنكيان.

ما وصلت الحفارات ومعدات الماكثن وكل فتيات الحفر، كما باشر الحفارون والجيولوجيون بالوصول إلى البلد، وكانت عمان تعاني يومذاك من فقر شديد، علاوة على عدم الاستقرار السياسي. وكانت ملكية شركة نفط تطوير الساحل المتصالح العمانية وهي أصلاً شركة تابعة لشركة نفط العراق موزعة بين



وكانت عمان قد جلبت اهتمام شركات النفط العملاقة التي كانت متأكدة من أن السفوح الغربية لجبال عمان تحتوي على مخزون جيد من النفط وأن تلك المكامن تقوم على منطقة صخور رسوبية تحتوي على كميات نفطية كبيرة.

وفي عام ١٩٥٢، قررت شركة النفط التوغل في داخل البلاد والوصول إلى منطقة الجبل الأخضر التي من المحتمل أن تكون غنية بالبترو، غير أن المنطقة كانت في حالة غليان، ذلك أن أحد أمراء عمان وهو غالب بن علي أعلن استقلاله هناك ولقب نفسه باسم أمير الجبل الأخضر. لذلك لم تستطع فرق البحث الجيولوجي من الوصول إلى هناك، وبقيت المشكلة معلقة.

وفي عام ١٩٥٤ غامرت الشركة مرة أخرى وأرسلت حفارة إلى منطقة (جبل الفهود) التي كانت تبشر بوجود النفط فيها، ثم قررت الشركة أن ترسل حفارات أخرى إلى (راس دقم) و(إيزابيا) قرب مسقط، ورغم أن الحفر وصل إلى عمق (١٢,٥٠٠) قدم في منطقة الفهود، لكن النفط لم يخرج، لذلك اضطرت الشركة أن تسحب حفارتها في عام ١٩٥٧. لكن الشركة لم تقعد الأمل إذ أرسلت حفارة أخرى إلى منطقة اسمها (غبة) تبعد خمسة وثمانين ميلاً إلى الجنوب الشرقي، وهناك باشرت بالحفر ووصلت إلى عمق (١٢,٦٦٠) قدم لكن النفط لم يكن له وجود هناك أيضاً. وانتقلت الحفارات إلى منطقة أخرى اسمها (هيمنه) وكانت النتيجة لا شيء، ثم منطقة أخرى اسمها (عفار) وكانت البئر جافة هناك أيضاً.

وبناء على ما سبق فقد انسحبت ثلاث من الشركات صاحبة الحصص الرئيسية في شركة نفط العراق، وهي شركة B.P.، وهيئة التنمية في الشرق الأدنى وشركة النفط الفرنسية. وبقيت في الميدان شركة شل ولها ٨٥٪ وشركة بارتكس ولها ١٥٪، غير أن شركة النفط الفرنسية عادت فانضمت للمشروع عام

١٩٦٧ بشرائها ١٠٪ من حصة بارتكس. وفي شهر مارس من عام ١٩٦٤، قررت الشركة التي أعادت تنظيم نفسها بأن تعاود البحث في مناطق (بيال) و(ناطح) و(فهود) وباشرت الحفر ثانية وتكلت الجهود بالنجاح، وكان من الغريب أن النفط أثبت من بئر يقع على مسافة قريبة من البئر الجاف الذي تم حفره أول مرة في منطقة (الفهود).

وفي شهر مارس من عام ١٩٦٧ وعلى إثر النجاح الذي لقيته الشركة في أبحاثها، فقد أعادت حكومة مسقط النظر في اتفاقية عام ١٩٢٧ بشكل أكثر ملائمة لصالح السلطنة.

أما في منطقة (ظفار) فقد حصلت مؤسسة (ستي سيرفس) على عقد في عام ١٩٥٢، وكان الامتياز مفتوحاً في منطقة تبلغ مساحتها (٣٠,٠٠٠) ميل مربع، ثم تم تشكيل هيئة فرعية تختص بالعمليات البترولية هناك اسمها (هيئة ستي سيرفس للنفط - ظفار) ثم لم تلبث أن دخلت إليها شركة (ريتشفيلد للنفط) كشريك مساوئها. وفي عام ١٩٥٤ تم حفر البئر الأولى في منطقة اسمها (دوكا) تبعد ١٤٠ ميلاً عن مدينة (صلالته) وعلى الرغم من أن الحفر وصل إلى عمق (١٢,٠٠٠) قدم إلا أن البئر كانت جافة ثم تم حفر بئرين آخرين في نفس المنطقة إلا أنهما كانتا جافتين أيضاً. وفي عام ١٩٥٧ تم اكتشاف كميات بسيطة من النفط في منطقة اسمها (مارمل) تبعد عن الساحل مسافة ٤٠ ميلاً وقد اقتصر الإنتاج في البداية على ألفي برميل يومياً، إلا أنه مالئب أن أخذ يقل تدريجياً. غير أن الشركة استمرت بالعمل وتمكنت من حفر اثنا عشر بئراً إلى عام ١٩٦٠.

وكانت الأعمال الجيولوجية والزلزالية تسير جنباً إلى جنب، إلا أنه لم يتبين أن هناك أي أمل في تحقيق اكتشاف نفطي ضخم مما جعل الشركة تفقد الأمل. وفي عام ١٩٦٢ حصلت شركة (جون ميكوم) على حقوق النفط في ظفار وانضمت لها شركة (بيور أويل) في عام

١٩٦٢. وفي عام ١٩٦٥ اشترت شركة كونتنتال ثلث حصة شركة ميكوم. وفي عام ١٩٦٩، عادت شركة نفط عمان واستأنفت أعمالها في ظفار وذلك بموجب الاتفاقية المعدلة لعام ١٩٦٧. وكانت مدة الاتفاقية ست سنوات فقط.

وتطورت الأمور السياسية في عمان بشكل سريع وذلك عندما تنازل السلطان سعيد بن تيمور عن العرش لولده قابوس فاعتلى جلاله السلطان قابوس عرش السلطنة يوم ١٩٧٠/٧/٢٢، وفي ذلك العام زادت حصة الدولة من أرباح النفط من خمسين إلى خمسة وخمسين بالمئة، ثم حصلت الحكومة ابتداء من أول يناير ١٩٧٤ على حصة الربع في امتياز الشركة بموجب اتفاقية جديدة مثل الاتفاقيات الأخرى المعمول بها في دول الخليج، ثم لم تلبث الحكومة أن باشرت التفاوض من جديد مع شركات النفط ومن جعلتها ضم امتيازات ظفار إلى امتيازات الحكومة الأخرى وتوحيدها وبذلك تم التوصل إلى زيادة أخرى في حصة الحكومة وصلت إلى ستين بالمائة وبناء على ذلك تشكلت لجنة إدارية مشتركة تضم عضوين تعينهما الحكومة وأربعة أعضاء تعينهم الشركة، كما تم اكتشاف آبار جديدة في مناطق (غبه) و(الحويسه) و(سيح الرود) و(حابور) و(الخوير).

ومن الجدير بالذكر أن إنتاج البترول في عام ١٩٦٧ كان (٢٠,٩) مليون برميل. وفي عام ١٩٧٠ بلغ (١٢١,٣٠) مليون برميل.

أما مدفوعات الشركات للحكومة فكانت (١,٣٦٦,٦٢٥) جنيه عام ١٩٦٨، وفي عام ١٩٧٠ بلغت (٤٤,٣٩١,٩٣٧) جنيه وفي عام ١٩٧٤ بلغت (١٣٦) مليون جنيه. وهكذا دخلت البلاد عصراً جديداً، فتشكلت سلطة سياسية جديدة بدأت تنمو وتأسست وزارات ومؤسسات اقتصادية ومجلس استشاري، تبنت الدولة مسألة الحرية والاستقلال في اختياراتها ومناهجها وعلاقاتها مع دول العالم.